

الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدايل الأخرى)

The Current Financial Crisis and Iraq's Resort to the International Monetary Fund (effects and other alternatives)

* م.د. فالح نعيمش مطر الزبيدي

* م.د. نسرين مصطفى شرفاني

الملخص

يواجه العراق أزمة مالية حادة القت بظلالها على جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات جراء انخفاض أسعار النفط هذا المورد الذي يعتمد عليه العراق بشكل شبه كامل في تمويل ميزانيته وضغط النفقات الحكومية، يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل الجوانب المختلفة للأزمة المالية الراهنة التي يواجهها العراق ، خاصة نفقات تمويل الحرب على الإرهاب، واختلال الهيكل الإنتاجي، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي وسوء إدارة المال العام ، كما سلط البحث الضوء على إجراءات الحكومة العراقية لمعالجة الأزمة ومنها حزمة الإصلاحات وخيار الاقتراض من صندوق النقد الدولي لأجل تمويل العجز في الميزانية، وقد ركز البحث على هذا الخيار وقام الباحثان بدراسته وتحليله وتوضيح الآثار الايجابية والسلبية المترتبة عليه، وقد توصل البحث إلى نتيجة مفادها بان اختيار أسلوب الاقتراض لحل الأزمات المالية وإن كان حلاً آنياً مناسباً على المدى القصير إلا أنه ليس بالحل الأمثل على المدى الطويل ، ولن يؤتي بثماره الايجابية على الاقتصاد ما لم يرافقه سلسلة من الإجراءات والإصلاحات التي تساهم في حل الأزمة مثل ضبط النفقات وتبويب مصادر الدخل ، ومكافحة الفساد ، ودعم وتشجيع القطاع الخاص ، وتبني مؤشرات الحكم الصالح. الكلمات الدالة: الأزمة المالية العراقية الراهنة ، صندوق النقد الدولي ، تأثيرات الاقتراض الخارجي ، الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract

The Current Financial Crisis and Iraq's Resort to the International Monetary Fund effects and other alternatives

This study examines the various aspects of the current financial crisis facing Iraq as a result of the decline in oil prices, a resource on which Iraq relies almost entirely on funding its budget and pressure on government expenditures, especially the financing of the war on terror, the imbalance of the productive structure, The research also highlighted the Iraqi government's actions to deal with the crisis, including the reform package and the option of borrowing from the International Monetary Fund to finance the budget deficit. The research focused on this option and we studied it, analyzed it, The study concluded that the choice of borrowing method to solve financial crises, although an immediate solution is appropriate in the short term, but it is not optimal solution in the long term and will not bear positive effects on the economy unless accompanied by a series of actions and reforms that contribute to Solving the crisis such as controlling expenditures, diversifying sources of income, fighting corruption, supporting and encouraging the private sector, and adopting good governance indicators.

Key words: current financial crisis, IMF, negative and positive effects of external borrowing, economic reforms.

المقدمة

عانى الاقتصاد العراقي طيلة عقود ماضية بسبب الحروب والحصار وتدهور الوضع الأمني لأحداث مابعد ٢٠٠٣ ولحد الان معاناة كبيرة ، اتسمت بفقدان التخطيط الاقتصادي وضعف الاستراتيجيات والسياسات في إدارة شؤون الاقتصاد ، وقطاعاته المختلفة والاعتماد الكلي والمباشر على النفط كمصدر للدخل ، وكمورد رئيسي للموازنة العامة للدولة، مما أدى الى ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ومما ساهم في تفاقم هذه المعاناة هو سوء إدارة المال العام والفساد الإداري والمالي ، وتهميش وإبعاد الكوادر الاقتصادية ذوي الخبرة والكفاءة عن إدارة المؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن عدم الاستقرار في أسعار النفط وانخفاضها بشكل كبير في منتصف ٢٠١٤ ، وكذلك عدم الاستقرار السياسي والأمني والحرب على الإرهاب، مما أوصل البلد إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية والتي تعد واحدة من أصعب الأزمات المالية والاقتصادية في التاريخ الحديث للاقتصاد العراقي. الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى البحث عن حلول لمعالجة الأزمة، فلجأت إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي كإحدى هذه الحلول.

أهمية البحث

للازمات الاقتصادية والمالية تداعيات خطيرة على النشاط الاقتصادي في جميع البلدان، وفي العراق أصبحت هذه التداعيات أكثر حدة بسبب ما يعانيه البلد من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن المعروف بان العراق يعتمد بشكل كبير على إيراداته النفطية والتي تشكل أكثر من (٩٠%) من إجمالي إيرادات الموازنة الاتحادية، وفي ظل انخفاض أسعار النفط والتقلبات المستمرة فيه، وفشل الحكومة في تنفيذ سياسات وإصلاحات اقتصادية، أصبح من الضروري البحث عن حلول ومعالجات لحل الأزمة. ومن هنا تأتي أهمية البحث في دراسة وتحليل وتقييم الحل الذي لجأت إليه الحكومة بالاقتراض من صندوق النقد الدولي لمعالجة أزمته المالية وتقييم البدائل الأخرى الممكنة للحل.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في معرفة هل أن لجوء العراق إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي هو خيار كفيل بمعالجة أزمته المالية الراهنة ؟ ، وهل لهذا الاقتراض تأثيرات ايجابية أم سلبية على الاقتصاد العراقي؟ وما هي البدائل الأخرى التي يمكن اللجوء إليها لحل هذه الأزمة؟.

فرضية البحث

يفترض البحث ان لجوء العراق إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي يعد حلاً انياً مناسباً لمعالجة الأزمة على المدى القصير وليس حلاً جذرياً على المدى الطويل، ويفترض البحث ان لهذه القروض آثار ايجابية على الاقتصاد العراقي إذا رافق ذلك سلسلة من الإصلاحات والإجراءات الاقتصادية والسياسية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل :

١ - أسباب حدوث الأزمة المالية الراهنة في العراق وتداعياتها على الاقتصاد العراقي.

٢ +آثار الايجابية والسلبية المترتبة على الاقتراض من صندوق النقد الدولي.

٣ +إصلاحات والبدائل الأخرى الممكنة لحل هذه الأزمة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي - التحليلي والذي يعتمد بدوره على تجميع المعلومات والحقائق ثم دراستها ومقارنتها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم فرضية البحث ومنهجه، من خلال ربط النتائج بالأسباب وتفسير المعطيات لتقصي أسباب بروز الأزمة المالية الراهنة في العراق، وخيار الاقتراض من صندوق النقد الدولي لحل الأزمة. ومن أبرز الصعوبات التي واجهت الباحثة هي عدم توفر المصادر لكون موضوع البحث آني وحديث لم يتوفر عنه أي كتاب او بحث الا ما نشر من مقالات علمية على شبكة المعلومات.

هيكلية البحث

لأجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على ثلاث مباحث رئيسية وبالشكل الآتي:

- المبحث الأول : مفهوم الأزمة الاقتصادية
- المبحث الثاني : طبيعة الأزمة المالية العراقية الراهنة
- المبحث الثالث : دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية الراهنة في العراق
- المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : مفهوم الأزمة الاقتصادية

أولاً: الأزمة الاقتصادية (المالية)

هناك تعريفات عديدة من قبل الاقتصاديين والاداريين وذوي الاختصاص لمفهوم الأزمة (Crises) فالاقتصاديون مثل الاقتصادي المجري يوجين فارجا يعرفها بأنها "اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن في واحد من الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الانتاج والاستهلاك)(عبد اللطيف ٢٠١١ (i).

وقد يستخدم الاقتصاديون الغربيون مصطلح الدورة (Cycle) بدلا من الأزمة (Crises) وهو مصطلح أكثر تقاؤلاً لإنهائها لأنه ينم عن حركة نحو الخروج من الأزمة.

فالأزمة حدث مفاجئ غير متوقع ومن غير الممكن تجنب السلبيات التي تخلفها في وقت حدوثها أنيا مهما كانت درجة الاستعداد لها. فهي اضطراب بشكل عنيف في بعض المتغيرات الاقتصادية تتجم عنها آثارا على المتغيرات الأخرى ويمكن اجمال خصائص الأزمة(كورنيل ٢٠٠٩^(١)) بما يأتي:

- ١ حدوثها بشكل مفاجئ.
- ٢ عدم وضوح اسباب تكونها بشكل جلي وواضح.
- ٣ تقافمها السريع والمتواصل بحيث يضعف قدرة متخذ القرار لإيجاد البدائل لحلها في حينها.

٤ تخفي القلق والخوف من نتائجها السلبية على مجمل الاقتصاد الوطني. وبطبيعة الحال فالأزمة تؤدي الى ركود اقتصادي وبطالة وظواهر اقتصادية كثيرة ، وقد عرف العالم عدة ازمتات اقتصادية ارهقت اقتصادات البلدان التي طالتها منها أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ وهي اشهر الأزمات واكثرها ايلاما فبعد ان بدأت في السوق المالي وهبوط اسعار الأسهم بنسبة ١٣% تبعها انهيارات اخرى طالت الجانب الحقيقي من الانتاج وتدفقات السلع والخدمات التي تعطلت حركتها. (حناشي ٢٠١٠)ⁱⁱⁱ وكذلك أزمة المكسيك ١٩٩٤ ثم أزمة دول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧ والارجنتين عام ١٩٩٨ الى ان وصل العالم الى الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) عام ٢٠٠٨ والتي طالت معظم بلدان العالم التي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية ومالية متشابكة .

وقد اخذت تلك الازمات مكانها بالدراسة والتحليل من قبل الاقتصاديين فعزاها اكثرهم الى الاختلال ما بين الادخار والاستهلاك مما ادى الى تدوير فوائض مالية كبيرة اسهمت في توجه اصحاب رؤوس الأموال الى الاستثمار في أصول عالية المخاطرة ، وهناك من الاقتصاديين من القى باللوم على السياسات الاقتصادية التي تتبعها البلدان ذات الازمة مثل السياسة النقدية التوسعية التي تهدف الى تنشيط الاقتصاد وزيادة الاستثمار بسياسة مايسمى النقد الرخيص ،ويرى آخرون ان عمليات التوريق والمضاربة وتوسع المشتقات المالية قد كان دافعا لتوسع مالي فاق ما موجود من اقتصاد حقيقي (حكومة دبي ٢٠١٤)^{iv}.

ثانياً: تعريف الأزمة المالية

تعرف الأزمة المالية بأنها انهيار النظام المالي القائم يرافقه فشل في أداء عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع تدهور حاد في النشاط الاقتصادي للبلد. (البزاز ، ١٩٩٥ : ١٧٥)^v كما وتعرف الأزمة بأنها كل خلل يحدث في موارد الدولة بسبب عوامل طبيعية أو بشرية وينعكس أثرها على الدولة والأفراد، فالبلدان عندما تتعرض إلى كوارث مدمرة فإن ذلك ينتج أزمات حادة وفي مقدمتها الأزمة المالية. وخاصة إذا كان اقتصاد البلد أحادياً ريعياً. (البديري، ٢٠١٥)^{vi} ويمكن القول بان الأزمة المالية هي ظاهرة اقتصادية ناتجة عن اختلال في التوازنات الاقتصادية ، بسبب عوامل طبيعية أو بشرية او حدوث كوارث مدمرة ، ويرافقها فشل في أداء المؤسسات وتدهور في النشاط الاقتصادي للبلد.

وتشير الكثير من الاحداث التاريخية بان حدوث الأزمات هي من سمات النظام الرأسمالي وبما يعرف بالدورات الاقتصادية وقد ادى حدوث الأزمات الى النزوع نحو تدخل الدولة لحل المشاكل الاقتصادية والذي اسس عليه الاقتصادي جون ماينارد كينز نظريته في الاقتصاد الكلي في كتابه النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود عام ١٩٣٦ بضرورة اتباع سياسة مالية او نقدية او الاثنان معا لحل المشاكل الاقتصادية.

المبحث الثاني طبيعة الأزمة الاقتصادية في العراق أولاً : أسباب حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنه في العراق :

إن من اهم اسباب حدوث الازمة الاقتصادية والمالية الراهنة في العراق هي :

أ - ان الأزمة المالية الحالية في العراق ناجمة عن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤ إذ هبطت هذه الأسعار من معدل (١٠٠\$/ للبرميل (خام برنت) إلى أقل من (٤٠\$/ للبرميل أي فقد أكثر من ٦٠% من قيمته، وإن انخفاض أسعار النفط دون السعر الذي اعتمد في الموازنة يزيد العجز ويسبب عدم الاستقرار المالي، مما ينعكس سلباً على اقتصاد البلاد بشكل عام، واثراً تأثيراً مباشراً على تطوير المشاريع النفطية المخطط لها من قبل الحكومة من أجل تطوير الصناعة النفطية وذلك بزيادة الإنتاج وتجاوز المعدلات السابقة التي تراوحت بين (٢ - ٢.٥) مليون برميل والتي كان من المؤمل ان تصل الى (٤) مليون برميل يومياً، الأمر الذي اثر سلباً على خطط التنمية وعلى الموازنة العامة وعلى حجم النفقات. (البدري، ٢٠١٥)^{vii}

ومن المعروف ان الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل كبير على الموارد النفطية في تمويل الموازنة العامة وبنسبة وصلت ٩٧% من اجمالي الإيرادات العامة في عام ٢٠١٣ وما قبلها، ولكنها انخفضت مع انخفاض اسعار النفط لتشكّل أكثر من ٨٣% و ٨٥% من إجمالي الإيرادات العامة في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، فأني تذبذب أسعار النفط سرعان ما ينعكس على الإيرادات النفطية التي تمثل المورد الرئيس في تغطية النفقات العامة.(الجبوري ، ٢٠١٦)^{viii}

ب - يُعَد الفساد المالي والإداري أحد أبرز أسباب تدهور الاقتصاد العراقي، وقد بلغ هذا الفساد مستويات قياسية، و اندرجت أغلب عملياته تحت باب تهريب الأموال للخارج وغسيل الأموال عن طريق شركات أهلية ومصارف بطرق ملتوية ومتحايلة على القوانين التي تنظم عمل المصارف العراقية.(الوائلي ، ٢٠٠٦)^{ix}

إن الفساد المالي والإداري ظاهرة قديمة في البلاد منذ نشوء الحكومة العراقية في العشرينات من القرن الماضي، ولكنها استفحلت بشكل خاص منذ بداية الحروب للنظام السابق في عام ١٩٨٠ وخصوصاً بعد حرب الخليج في عام ١٩٩٠-١٩٩١ وانتشر أكثر فأكثر بعد عام ٢٠٠٣ ، ويُظهر تقرير «منظمة الشفافية العالمية» لمؤشر الفساد لعام ٢٠١٥، احتلال العراق المركز الثامن عالمياً من أصل ١٧٠ دولة، وقد أدى تفشي هذا الفساد إلى تعطل تنفيذ أكثر من ٩ آلاف مشروع اقتصادي، وتنموي، وصناعي، وخدمي في جميع محافظات العراق، وقد انتشر الفساد بشكل كبير وعلى كافة المستويات الإدارية حتى أصبح مؤسسة بحد ذاتها وقادرة على مواجهة أجهزة النزاهة وليس العكس.(القريشي ، ٢٠١٦)^x

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد في العراق منها الحروب والصراعات والحصار، الحكم غير الصالح ، انعدام العدالة الاجتماعية، غياب المحاسبة والشفافية، الأنظمة الضريبية غير العادلة، ضعف القدرة الرقابية للجهاز المحاسبي، الأحزاب السياسية والمحاصصة وتدخلات دول الجوار وتنفيذ مصالحهم وغيرها من الأسباب. وقد أصبح الفساد آفة تعرقل عملية البناء والتقدم في كافة المستويات الاقتصادية والمالية وبالتالي فإنه يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد ويعرقل عملية التنمية. (عبد الجواد ، ٢٠١٣)^{xi}

ج سوء إدارة المال العام أدى إلى هدر مبالغ ضخمة بسبب صرفها خلافاً للموازنة وفي أوجه خاصة ومنها امتيازات الدرجات الخاصة ونفقات الحميات والنفقات الكمالية في دوائر الدولة والتلاعب بأبواب الصرف ساهمت جميعها بشكل كبير في تدهور الحالة الاقتصادية والمالية للعراق خاصة بعد ٢٠٠٣ ولحد الان، وتم استبعاد أصحاب الخبرة والكفاءة لإدارة المال العام ولم يتم وضع الضوابط للسيطرة على حركة الأموال العامة.

د -نفقات الحرب ضد الإرهاب : ان دخول داعش للعراق أضاف سبباً جديداً للازمة المالية، حيث أدى إلى إنفاق الحكومة مبالغ كبيرة كميزانية حرب منذ حزيران ٢٠١٤. وتقدر تكلفة الحرب بـ ١٠ ملايين دولار يومياً، بما يعادل ٣٦٥٠ مليون دولار سنوياً، ويعتقد ان الكلفة الحقيقية للحرب أعلى من تلك التقديرات بكثير. وهذا التصعيد العسكري ولد انكماشاً حاداً في الاقتصاد العراقي وتوقفت النشاطات الاقتصادية في المحافظات التي تشهد عمليات عسكرية ومنها توقف عملية إنتاج النفط في المناطق الشمالية بسبب سيطرة عصابات داعش على أكثر من ١٣ حقل نفطي، إضافة إلى مشكلة تمويل وإيواء النازحين البالغ عددهم أكثر من ٣ مليون عراقي. (راضي ، ٢٠١٦)^{xii} ويضاف إلى ذلك نفقات إعادة تأهيل المناطق التي دمرتها الحرب و نفقات تعويض ذوي الشهداء وعلاج الجرحى وإعانة الأرمال والأيتام، وهذه مجملها تمثل نفقات إضافية تثقل كاهل الموازنة.(السليم ، ٢٠١٦)^{xiii}

هـ ضعف تحفيز ودعم القطاع الخاص : إن القطاع الخاص العراقي مرتبط مباشرة بالدولة، وتهيمن عليه الشركات الصغيرة والصغيرة جداً، التي تعمل أساساً في مجال تجارة التجزئة والبناء وخدمات النقل وكذلك في الصناعة الخفيفة. وبالرغم من الإستراتيجية التي وضعت لتطوير القطاع الخاص في العراق، إلا إنه لا يزال يعاني من مجموعة من المشاكل التي تحول دون تطوره ومنها الإطار التشريعي والتنظيمي غير المناسب، والمنافسة الغير العادلة للحكومة العراقية (القطاع العام) للقطاع الخاص، وعدم وجود نظام حوكمة، وعدم كفاءة البنية التحتية وإمدادات الطاقة، ونقص العمالة الماهرة. (الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٣ : ٥) إن دعم الحكومة الضعيف لهذا القطاع وعدم وضوح دوره في صناعة القرار الاقتصادي، إضافة إلى عدم توفير مناخ استثماري مشجع لجلب

رؤوس الأموال الخاصة أدى الى هجرة رؤوس الأموال العراقية الخاصة إلى الخارج وبالتالي ضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. (النصيري ، ٢٠١٦ ،^{xiv})

و ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة) في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة، فالالاقتصاد الحالي أحادي التوجه يعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط الذي يتم تركيز الاهتمام به وإهمال القطاعات الأخرى للاقتصاد، وعدم تفعيلها، حيث تعاني هذه القطاعات من التخلف وضعف الإدارة والتنظيم وبدائية أساليب الإنتاج والتسويق وشحة الكفاءات في مؤسساتها، وانخفاض مستويات الإنتاج والانتاجية فيها، وتراجع الدعم الحكومي لها.

ز تفاقم الصراعات السياسية والمحاصصة الطائفية ومزاحمة التكنوقراط في ادارة الملف الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، فمنذ عام ٢٠٠٣ تمر العملية السياسية في العراق بأزمة مزمنة وهي الصراعات السياسية والطائفية والمحاصصة بين الكتل والاحزاب في السلطة وانعكس ذلك على خلق أزمات اقتصادية للعراق. (النصيري ، ٢٠١٦ ،^{xv}) حيث يتم ادارة المؤسسات الاقتصادية المهمة من قبل أشخاص لا يمتلكون الكفاءة والخبرة في كيفية إدارتها، لان توزيع المناصب يتم على اساس المحاصصة دون الاهتمام للجانب التخصصي، مما أدى إلى عدم تمكن الحكومات السابقة والحالية من القيام بالإصلاح الاقتصادي المنشود وبناء مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق. (محمد ، ٢٠١٥)^{xvi}

ح ضعف النظام الضريبي والإدارة الضريبية وعدم قدرتها على الاستيفاء والتحصيل بصورة كفوءة.

ثانياً : تداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العراقي

- إن أهم تداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العراقي يمكن استعراضها بالشكل الآتي:
- أ - أن تدهور أسعار النفط العالمية أثر بشكل كبير على الموازنة العامة في العراق أدى إلى تراجع حاد في حجم الإيرادات النفطية وبالتالي أثر بشكل سلبي على حجم الإنفاق الحكومي. (البصام ، ٢٠١٣)^{xvii}، فمنذ منتصف عام ٢٠١٤ وبسبب الهبوط الحاد في اسعار النفط اتسع عجز الموازنة إلى ١٤,٥ % وعجز ميزان الحساب الجاري إلى ٦,٦ % من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، أما في عام ٢٠١٦ فقد بلغ عجز الموازنة العامة ٢٥ تريليون دينار (٢١ مليار دولار) وهذا سبب عدم استقرار مالي في البلد نتيجة اعتماده على عوائد تصدير النفط الى الخارج. (راضي ، ٢٠١٦ ،^{xviii})
- ب - أدت الأزمة المالية الراهنة إلى توقف العجلة الاستثمارية في البلد وتدني الثقة بالاقتصاد العراقي سواء من قبل المستثمر الوطني أو الأجنبي، مما سبب ركوداً اقتصادياً، فالعجز الكبير بالموازنة أدى الى تقلص الانفاق الحكومي في مجال الاستثمار وخاصة في مجال صناعة النفط، كما وتوقف دعم مشاريع الاستثمار في قطاع الإسكان والبنى التحتية والأعمار والخدمات وفي القطاعين الخاص و

الحكومي مما اثر سلباً على الاقتصاد العراقي، حيث زاد عدد عاطلين عن العمل ، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل نمو (١،٢-) في عام ٢٠١٥ حسب إحصاءات صندوق النقد الدولي. (صويان ، ٢٠١٦)^{xix}

ت - انخفضت النفقات الاستثمارية من ٣٩,٨١% في عام ٢٠١٣ إلى ٣٤,٤٩% و ٢٧,١٤% من إجمالي النفقات العامة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، وازدادت النفقات التشغيلية (الجارية) من ٦٠,١٨% في عام ٢٠١٣ إلى ٧٥,٦٨% من إجمالي النفقات العامة في عام ٢٠١٦، وازدادت بشكل خاص النفقات العسكرية (وزارة الداخلية والدفاع) ، إذ ارتفعت نسبة مساهمتها من ١٣,٨٢% عام ٢٠١٣ إلى ١٦,٨٤% من إجمالي النفقات العامة في عام ٢٠١٦، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي الذي يتم تلبيته عن طريق الاستيراد، وهذا يؤثر سلباً على حالة ميزان المدفوعات (أي حصول حالة العجز). (الجبوري، ٢٠١٦)^{xx}

ث - بالنظر لاعتماد العراق لسد الحاجة المحلية من السلع على استيراد معظم المواد الاستهلاكية والتنمية وبسبب ارتفاع اسعار هذه المواد في الاسواق العالمية ، اصبح امكانية الدولة اقل في دعم هذه المواد مما زاده صعوبة توريدها للسوق العراقية وخاصة مواد البطاقة التموينية مما يولد مشاكل نفسية واقتصادية ومعاشية للمواطنين. (قدوري، ٢٠١٧)^{xxi}

ج - ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم : وفقاً لآخر إحصاءات وزارة التخطيط فان معدلات البطالة تجاوزت نسبة ٣٠% بسبب موجات النزوح وعدم خلق وظائف وفرص عمل جديدة، ورافق ذلك ارتفاع نسبة الفقر الى ٢٥%. (آل طعمة ، ٢٠١٦)^{xxii}

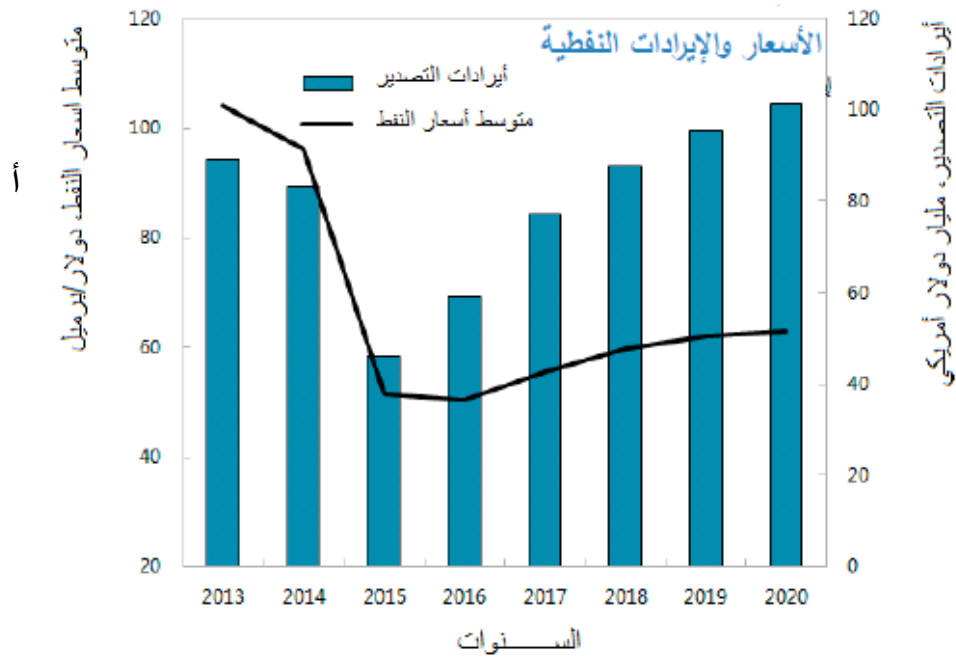
ح - ان ظاهرة الفساد والمحسوبية المنتشرة في البلد وعدم الاستقرار السياسي والأمني أدى إلى فقدان المصداقية بالحكومة التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد، ويضطر المستثمرون لدفع المال لتسهيل الحصول على الخدمات المطلوبة، وهذا ما يدفع الكثير منهم الى العزوف عن الاستثمار في العراق. وهذا يؤدي إلى تعويق عملية التنمية ويعرقل مساعي البلد للدخول في المنافسة وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للعراق و تدني الثقة به. (القرشي ، ٢٠١٢)^{xxiii}

خ - تدهور مؤشرات التنمية البشرية في العراق، والتي تشمل تدني مستوى التعليم بسبب حالات التهجير والنزوح وترك الدراسة وتوقف بناء المدارس والواقع الصحي المتردي جداً، فضلاً عن تدمير للمستشفيات والمراكز الطبية والمدارس وكذلك باقي الخدمات الأخرى كالصرف الصحي والبنى التحتية والمواصلات والكهرباء والماء وغير ذلك، وهذا أدى إلى تدني مستوى الرفاهية في البلد. (صويان ، ٢٠١٦)^{xxiv}

د - انخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين من طرف المستشفيات الحكومية، كما يعاني قطاع التربية والتعليم العالي مشاكل كبيرة. حيث يوجد نقص كبير في عدد المدارس ، وهناك توجه نحو الإلغاء التدريجي لمجانية التعليم في بعض المراحل الدراسية. أما في مجال التعليم العالي، فهناك

مؤشرات على تزايد التوسع الأفقي في عدد الجامعات وخاصة الأهلية منها، باتجاه التطور الكمي على حساب التطور النوعي، مما سبب خلافاً بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة السوق (قدوري، ٢٠١٧) ^{xxv}

ويستعرض صندوق النقد الدولي آخر التطورات والأفاق الاقتصادية في العراق من خلال الأشكال البيانية التالية:

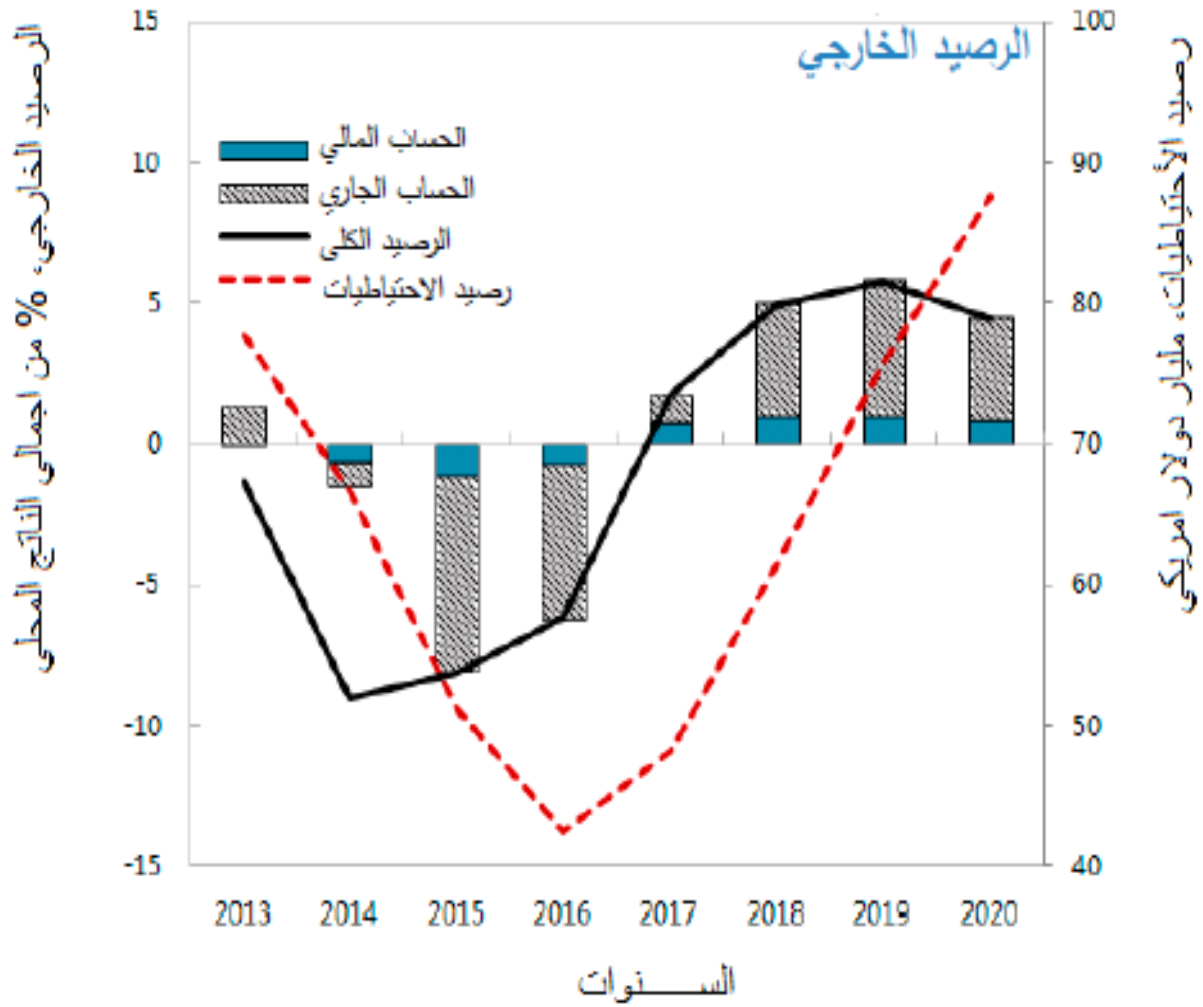


الشكل (١)

أسعار النفط وإيرادات الصادرات النفطية في العراق (2013 – 2020)

المصدر : صندوق النقد الدولي ، تقرير عن العراق ، ٢٠١٦ . ص ٥ .

ويظهر الشكل (١) أسعار النفط في الأسواق العالمية وإيرادات الصادرات النفطية للعراق من (٢٠١٣-٢٠٢٢) حيث يظهر بوضوح هبوط أسعار النفط وكما ذكر سابقاً منذ منتصف ٢٠١٤ ، الأمر الذي انعكس على إيرادات العراق النفطية ، ويتوقع أن تتعافى الأسعار بصورة تدريجية لتصل إلى ما فوق الـ ٦٠ \$ للبرميل الواحد في عام ٢٠٢٠ .

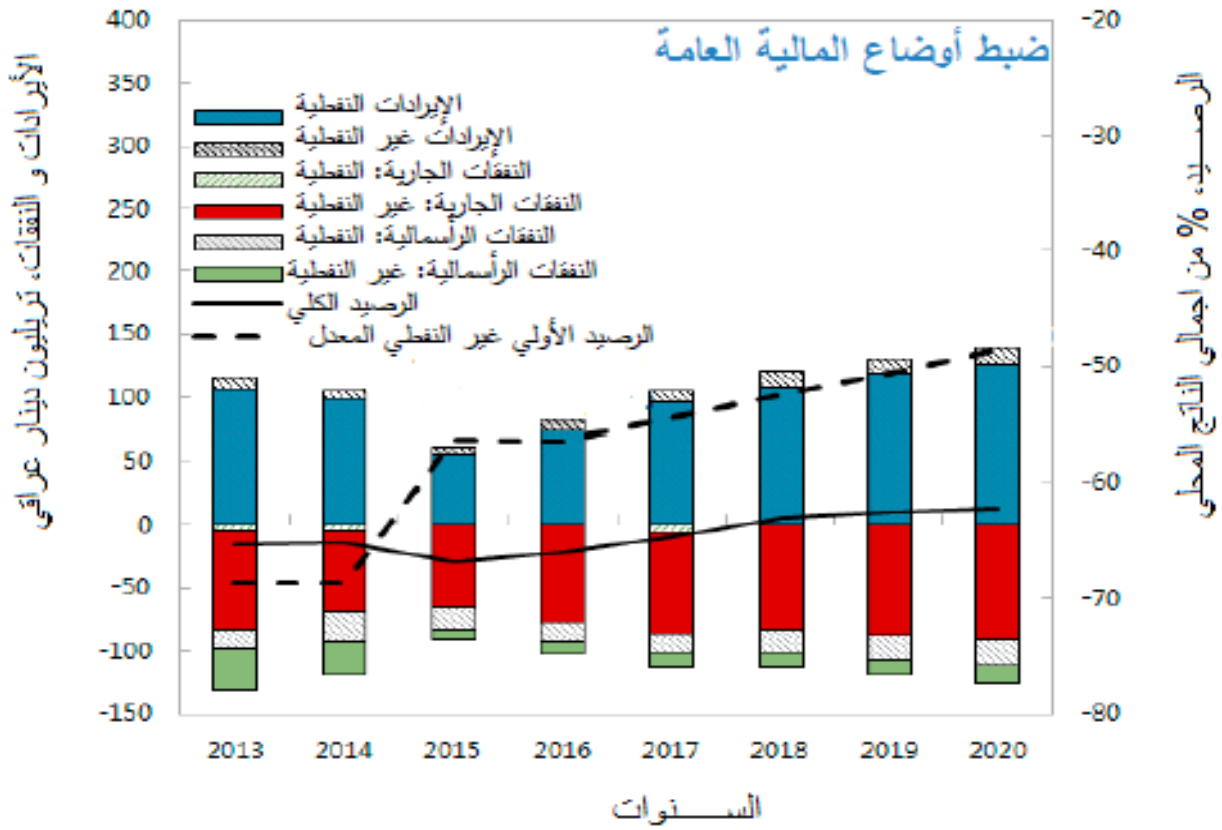


الشكل (٢)

الرصيد الخارجي في العراق (2013 – ٢٠٢٠)

المصدر : صندوق النقد الدولي ، تقرير عن العراق ، ٢٠١٦ . ص ٥ .

أما الشكل (٢) فيوضح الوضع المالي للعراق من خلال رصيده الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ورصيد احتياطياته بمليار دولار أمريكي حيث يلاحظ بوضوح انخفاض الحساب الجاري والمالي ورصيده الكلي والاحتياطي بدأ من عام ٢٠١٤ أي ان ميزان المدفوعات شهد تراجعاً مما أدى إلى السحب من احتياطيات النقد الأجنبي لتمويل العجز في الموازنة ، ويشير الشكل إلى تعافي هذه الارصدة ابتداءً من عام ٢٠١٧ و المتوقع أن يكتسب قوة بالتزامن مع إيرادات النفط.

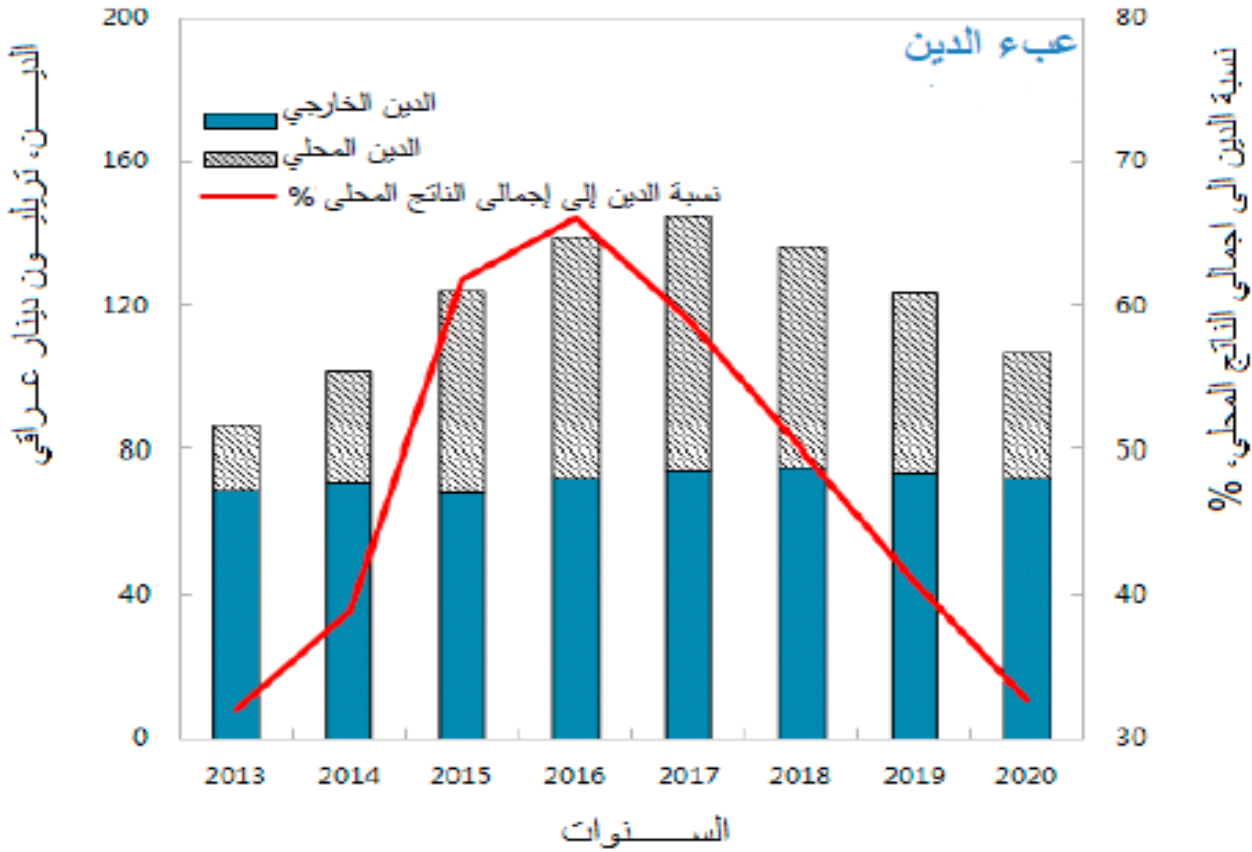


الشكل (٣)

أوضاع المالية العامة في العراق للفترة (2013 – ٢٠٢٠)

المصدر : صندوق النقد الدولي ، تقرير عن العراق ، ٢٠١٦ . ص ٥.

أما شكل (٣) فيوضح الإجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية من أجل ضبط أوضاع المالية العامة كرد فعل لهبوط إيرادات النفط، حيث قامت بتنفيذ عملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة ينطوي معظمها على تخفيض الاستثمارات غير النفطية وفي السلع والخدمات. ويلاحظ بان الإيرادات غير النفطية هي قليلة جدا مقارنة بالإيرادات النفطية.



الشكل (٤)

عبء الدين في العراق للفترة (2013-2020)

المصدر : صندوق النقد الدولي ، تقرير عن العراق ، ٢٠١٦ . ص ٥.

وبوضح الشكل (٤) عبء الدين الذي تتحمله الحكومة حيث يبين كل من الدين الخارجي والمحلي بالتريليون دينار عراقي ونسبة المئوية لهذا الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ، حيث يلاحظ ازدياد الدين المحلي ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠١٤ وباضطراب ويتوقع انخفاضهما بدأ من عام ٢٠١٧ .

يتبين مما سبق وبوضوح التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق مع غياب رؤية وإستراتيجية وعدم تطبيق الخطط وغياب الإدارة الرشيدة والتنسيق بين المؤسسات العراقية إضافة إلى الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة وعدم تطبيق نظام الإدارة المالية. مما يضع العراق أمام أزمة مالية حقيقية وأزاء ذلك فقد لجأت الحكومة إلى حزمة من الإصلاحات والوسائل التقشفية بهدف التصدي لهذه الأزمة والتوصل إلى حلول سريعة وعاجلة لمعالجتها، مثل طرح سندات الخزينة للجمهور كوسيلة للاقتراض الداخلي وترشيد الإنفاق الحكومي من أجل سد العجز في الموازنة وضمان تنويع مصادر الإيرادات المالية الأخرى غير النفطية، ورغم ذلك فإن هذه الإجراءات لم تكن فعالة بشكل كافي ولم تحقق المستوى الاقتصادي او المالي المطلوب ، لأنها ظلت مرتبهة بتقلبات أسعار النفط وأيضاً بسبب الصراعات السياسية والفساد

المنتشر ، فضلاً عن تزايد الإنفاق العسكري (تكاليف الحرب ضد داعش)، ولذلك انتهجت الحكومة سبل أخرى لتلافي تفاقم سوء الأوضاع ولمواجهة الأزمة من خلال الاقتراض الخارجي وعبر التفاوض مع صندوق النقد الدولي من أجل منح العراق قرضاً مالياً كمحاولة للخروج من الأزمة .

المبحث الثالث : دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة المالية الراهنة في العراق

أولاً : طبيعة قروض صندوق النقد الدولي

تعد القروض العامة أحد مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء لتغطية النفقات العامة (الجارية أو الاستثمارية أو كليهما) عندما تعجز الموارد المالية المحلية عن تغطيتها. ورغم الخلافات التي تثار بشأن القروض من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، إلا أن أهمية هذا المصدر قد تزايدت ولأغلب الدول وخاصة النامية منها التي تعاني نقصاً في موارد التمويل الذاتي. (فوزي، ١٩٧١ : ٣٠٨-٣٠٩)^{xxvi}

وتنقسم القروض من حيث مصدرها إلى : (عطوي ، ٢٠٠٣ : ١٣٢)^{xxvii}

١. القروض الداخلية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من داخل حدودها الإقليمية أي من طرف الأشخاص المقيمين داخل الدولة، وهذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية، كما أنها لا تؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات وإنما تؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل.
٢. القروض الخارجية: وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من خارج حدودها سواء كانت من حكومة أجنبية أو من شخص أو من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي، وتلجأ الدولة لهذه القروض عندما تعاني نقصاً المدخرات الوطنية أو عجزاً في ميزان المدفوعات، وتختلف القروض الخارجية عن الداخلية من حيث أنها:

- تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار وبالنقص عند السداد.
- تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار غير أنها تعمل العكس عند السداد.
- القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة. (دولة كانت أم منظمة دولية)

ويعد صندوق النقد الدولي أحد الأذرع الرئيسية الثلاث لهيكلية النظام الاقتصادي الدولي والذي تأسس قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بقليل عام (١٩٤٤)، حيث تأسس هذا الصندوق جنباً إلى جنب مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة ضمن اتفاقيات معاهدة برتن وودز، والصندوق مؤسسة مالية "تقديية" هدفها الرئيس تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات وتقليل العجزات المالية، من خلال اعطاء القروض القصيرة والمتوسطة الأجل (لغاية ٥ سنوات)، وفرض تدابير تصحيحية على الجهة المقترضة ، ويمكن إيجاز هذه التدابير بالشكل الآتي : (رمزي زكي ١٩٨٩)^{xxviii}

١. تخفيض الإنفاق الحكومي

٢. الحد من تدخل الحكومات في آلية الأسعار وحركة الأسواق
٣. رفع الدعم السعري عن السلع و الخدمات للقطاع العام
٤. زيادة الضرائب والرسوم على المؤسسات الخدمية العامة
٥. التحكم في السوق النقدية من خلال تحديد الائتمان ورفع أسعار الفائدة وتسوية أسعار الصرف وحتى تخفيض قيمة العملة متى يتطلب الأمر ذلك وبإشارة من الصندوق
- وقد لجأت الحكومة العراقية إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بسبب ما تعانيه من الظروف المالية الصعبة، حيث قدمت الحكومة العراقية ورقة سياسات وخطاب نوايا إلى صندوق النقد الدولي كخطوة أولى للدخول في المرحلة الائتمانية. وهذه ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها العراق إلى صندوق النقد الدولي فقد سبق وان استعان به مرتين أحدهما في عام ٢٠٠٥ بهدف تسوية التزاماته مع الدائنين في اطار نادي باريس، والأخرى في عام ٢٠٠٨ لمعالجة تداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط آنذاك، وعُقدت مجموعة من الاجتماعات والمشاورات الفنية بين صناع القرار الاقتصادي (وزارة المالية ووزارة التخطيط والبنك المركزي) مع صندوق النقد الدولي رغبة في الحصول على مساعدات مالية عاجلة، وقام الصندوق بدوره بوضع شروط وبرنامج إصلاحياً يلتزم به العراق من أجل إخراجهِ من محنتهِ الاقتصادية والمالية. (آل طعمة ، ٢٠١٦)^{xxix}
- وقد وافق الصندوق على منح العراق قرضاً قيمته ١٣ مليار دولار وبدفعة اولية قدرها ٥,٤ مليار دولار على ان يسدد القرض في مدة (٥) سنوات وبفائدة قدرها (١,٥%) ، إلا انه ربط هذه الموافقة بعدد من الشروط والإجراءات يتوجب على العراق تنفيذها وهي:
١. تخفيض النفقات في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦ بمبلغ ١٣ ترليون دينار.
٢. تسوية مستحقات الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق وعدم السماح بتراكمها.
٣. إخضاع كامل الراتب والمخصصات لكبار موظفي الدولة والدرجات العليا والخاصة لضريبة الدخل، وتتراوح ما بين ٧,٥ % و ١٥ % من إجمالي الراتب والمخصصات.
٤. إعادة هيكلة وتأهيل الشركات العامة الممولة ذاتياً .
٥. رفع كفاءة أداء الأجهزة المالية والرقابية في البلد وعلى جميع المستويات وفرض رقابة صارمة على أبواب الصرف لهذا القرض. (البعاج ، ٢٠١٦)^{xxx}
٦. إطلاع صندوق النقد الدولي على صافي الصرف الحقيقي للعراق خلال عام ٢٠١٥.
٧. إدخال هيئة النزاهة كطرف فاعل في عملية المتابعة.
٨. إصلاح نظام الإدارة المالية وتعزيز الرقابة المصرفية وتدقيق حسابات البنك المركزي .
٩. الكشف عن حجم المستحقات للمقاولين المحليين وتقديم حسابات عن الرعاية الاجتماعية والبطاقة التموينية، وإيقاف التعيينات الجديدة باستثناء قطاعات الصحة والتعليم والأمن.

١٠. ان يتولى ديوان الرقابة المالية تدقيق رواتب موظفي الدولة كافة لكشف الذين يتقاضون اكثر من راتب، وان تخضع جميع حسابات العراق الخارجية للتدقيق وفق المعايير الدولية.(القرشي ، ٢٠١٦)^{xxxix}
١١. وضع ضوابط لجباية أجور الخدمات العامة مع مراعاة الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود.
١٢. عدم رفع أسعار الوقود
١٣. عدم المساس بالبطاقة التموينية وبرواتب شبكة الحماية الاجتماعية والإعانات المقدمة للنازحين.(آل كزار ، ٢٠١٦)^{xxxii}
- وقد صمم صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الحكومة العراقية برنامجاً يتناسب مع الوضع الاقتصادي والمالي الراهن لأجل الهدف المنشود للقرض. ويتمحور البرنامج حول أربع ركائز أساسية: (آل طعمة ، ٢٠١٦)^{xxxiii}
١. إدارة الضغوط الخارجية من خلال الحفاظ على سعر الصرف لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لوقف الطلب غير القانوني والمضاربة على العملات الأجنبية.
٢. تصحيح المسار المالي من خلال تخفيض النفقات بما يتناسب مع عائدات النفط مع حماية الإنفاق الاجتماعي. وينبغي على الحكومة تنويع مصادر الإيرادات وترشيد النفقات لتحقيق القدرة على تحمل الديون.
٣. الحد من الفساد ومكافحة ظاهرة غسل الأموال وقيام وزارة المالية بإصدار تشريعات جديدة لإدارة المالية العامة وإصدار تقارير وفقاً للمعايير الدولية .
٤. إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة وتفعيل الرقابة المصرفية بدعم من مستشارين الدوليين مراقبة المخاطر المالية إضافة إلى تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي للحد من عمليات غسل الأموال والسيطرة على مزاد العملة الأجنبية ومكافحة تمويل الإرهاب والفساد.
- ثانياً: الآثار المترتبة على الاقتراض من صندوق النقد الدولي على الاقتصاد العراقي
- يترتب على الاقتراض من صندوق النقد الدولي جملة من الآثار الايجابية والسلبية على الاقتصاد، ويمكن تشخيص هذه الآثار بناءً على نقطتين هما: (الجبوري ، ٢٠١٦)^{xxxiv}
- **النقطة الأولى:** تتمثل في شروط القرض من حيث الفوائد وحجم الأقساط السنوية اللازمة لتسديده، فكلما كانت الفوائد منخفضة وحجم الأقساط صغيرة زادت قدرة العراق على مواجهة القرض وخدمته (ولكن بعد التوافق مع النقطة الثانية) والعكس صحيح، ويذكر بان فوائد هذا القرض منخفضة إذ لا تتجاوز ١,٥%، كما يتم تحديد تسديده خلال مدة ٥ سنوات على ان يبدأ التسديد بعد مرور ٣ سنوات.

- **النقطة الثانية:** وتتمثل بطبيعة الأنشطة التي يتم توجيه القرض نحوها، فيما إذا كانت أنشطة استثمارية (رأسمالية) أم استهلاكية (تشغيلية). فلو تم توجيهه نحو الأنشطة الاستثمارية فسيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد العراقي عن طريق تفعيل القطاعات الخاملة كالزراعة والصناعة والتحويلية والسياحة وغيرها، وبناء أوعية ضريبية قادرة على تحمل العبء الضريبي لمواجهة القرض وفوائده. أما إذا تم توجيه القرض نحو الأنشطة الاستهلاكية فسيؤدي إلى ظهور التضخم، ولن يساعد في بناء قاعدة إنتاجية يعتمد عليها في السداد.

اما تأثيرات هذا القرض على الاقتصاد العراقي فيمكن اجمالها بما يلي:

١: الآثار الإيجابية

أ - تخفيف حدة الأزمة المالية من خلال هذا القرض حيث قام الصندوق برسم خارطة طريق للعراق لمواجهة العجز في الموازنة للسنوات الثلاث ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦ التي قدرت بما يقارب الـ ٥٠.٠ مليار دولار. حيث وفر هذا القرض سيولة نقدية لتغطية النفقات وتخفيف العجز في الموازنة (منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، ٢٠١٧) ^{xxxv}

ب - إن فرض ضريبة الدخل على دخول كبار الموظفين في الدولة من شأنه أن يوفر سيولة نقدية ويقلص التفاوت في مستويات الدخل فيما بين الأفراد ويحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية. (القرشي، ٢٠١٦: ٥) ^{xxxvi}

ج - إذا تم استخدام القرض لأغراض استثمارية أي لاستيراد مستلزمات الإنتاج فيساعد على التكوين الرأسمالي والتوسع في الاستثمار وينمي القدرة الإنتاجية ويزيد فرص العمل وزيادة الدخل القومي.

د- إن الفائدة المترتبة على القرض والتي لا تتعدى ١,٥% سنوياً مناسبة للعراق في هذه الظروف ويخفف من عبء خدمة الدين، ويعمل على رفع تصنيف العراق المالي والائتماني عالمياً ، مما يتيح له فرصة الحصول على قروض جديدة. (الحساوي ، ٢٠١٦) ^{xxxvii}

هـ - إن إيفاء العراق بالتزاماته اتجاه الصندوق يحتم عليه اطلاع الصندوق بجميع الإجراءات التي تقع على عاتقه ضمن شروط القرض التي وافق عليها مما يجعله تحت مجهر الصندوق في مجال إنفاق القرض، كما تعمل على جعله يتقيد بالإجراءات المناسبة لتقليص حجم الإنفاق الحكومي والهدر في الأموال والسيطرة على الفساد، وهذه نقطة إيجابية بالغة الأهمية.

و - إن من فوائد القرض إجبار الحكومة على اتخاذ خطوات حقيقية لإصلاح الاقتصاد والخروج تدريجياً من تأثير الاقتصاد الريعي والذي يعتمد على عائدات النفط ومحاولة تنمية القطاعات الأخرى الصناعة والزراعة وغيرها وإجراء إصلاحات في القطاع المصرفي.

ز - إن صرف هذا القرض على اغراض تخدم الاقتصاد الوطني يحقق الاستفادة القصوى منه، ويتطلب ذلك وضع أجهزة رقابية على كيفية صرف الأموال ولأجل ذلك اشترط الصندوق ان يكون التنفيذ ومتابعة الصرف على عاتق الأطراف الدولية المشاركة والداعمة للقرض بدرجة أساسية

وليس على عاتق الحكومة العراقية وحدها، ولا تستطيع الحكومة صرف المبلغ وفق سياستها دون الرجوع إلى الجهات الدولية الداعمة للقرض. وأن مثل هذا الشرط قد يساعد على تجنب مخاطر الفساد. (النواب، ٢٠١٦) ^{xxxviii}

ج - يتضمن البرنامج تدابير لحماية الفقراء وكبح الفساد وتعزيز استقرار القطاع المال.
ط - إن الاستخدام الجيد للقرض من قبل الدولة يمكن أن ينعكس ايجابياً على ميزان المدفوعات، وبالشكل الآتي: (العبيدي، ٢٠١١) ^{xxxix}

- زيادة حصيلة البلد من العملات الأجنبية .
- قيام البلد باستيراد سلع استهلاكية يساعد على الحد من التضخم المحتمل.
- الاستفادة من القرض لغرض استيراد سلع إنتاجية يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم ارتفاع الدخل.

٢: الآثار السلبية

أ - إنَّ عدم وجود رؤية واضحة حول إدارة القرض قد يؤدي إلى أزمة مديونية جديدة، وتظهر تجارب بعض الدول كتجربة اليونان مثلاً بأن الاقتراض الخارجي قد تكون نتائجه سلبية ولاسيما على الدول النامية حيث زادت تبعيتها للخارج وتفاقم الوضع الداخلي فيها. (النواب، ٢٠١٦) ^{xl}

ب - تستند الآثار المترتبة على الاقتراض على طبيعة النظام الضريبي، ففي حالة الضرائب المباشرة كما في البلدان المتقدمة فإن المتحمل الحقيقي للقرض هي الطبقات ذات الدخل المرتفع خاصة إذا كانت الضرائب تصاعدية، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل باتجاه الطبقات ذات الدخل المنخفض، أما الضرائب غير المباشرة كما في حالة العراق فإنه يتم إعادة توزيع الدخل باتجاه الطبقات ذات الدخل المرتفع ويصبح المتحمل الحقيقي لأصل القرض وفوائده هي الطبقات ذوي الدخل المحدود وخاصة إذا كانت الضرائب تنازلية . فمثلاً في عام ٢٠١٥ كانت الضرائب المباشرة تمثل ٣٢,٨١% من الإيرادات الضريبية، في حين كانت الضرائب غير المباشرة تمثل ٦٧,١٨% من تلك الإيرادات الضريبية، مما يعني بأن عبء تسديد القرض وفوائده في العراق ستتحمله الطبقات ذات الدخل المحدود. (الجبوري ، ٢٠١٦) ^{xlii}

ج - قد يترتب على القرض آثار اجتماعية بسبب خفض الإنفاق العام و تقليص الخدمات العامة مما يعد أمراً سلبياً فهو يؤثر على الحياة المعيشية للمواطنين ويؤدي إلى اتساع رقعة الفقر وزيادة نسب البطالة وانتشار السرقة والجريمة وانتعاش الفساد المالي والانحرافات الاجتماعية.

د - إن توقف التعينات الحكومية لمدة ثلاث سنوات يؤدي إلى زيادة معدل البطالة وارتفاع مستوى الفقر في البلد، وقد ينجم عن ذلك توجه الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية غير رسمية (الاقتصاد الخفي) أو التوجه نحو المضاربة بالعملة المحلية مما قد يلحق الضرر بأسعار الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار. (النواب ، ٢٠١٦) ^{xlii}

هـ إن تسديد القرض يتطلب فرض ضرائب على المستهلكين والمنتجين العراقيين، ففي حين أن فرض الضرائب على المستهلكين سيؤدي إلى تقليص حجم الادخار وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض حجم الاستثمار وانخفاض حجم الناتج الوطني ، وما يخص الصناعات الوطنية التي لا بد من احيائها فإن فرض الضريبة على المنتجين سيعمل على زيادة تكاليف إنتاج السلع المحلية وارتفاع أسعارها ولا تستطيع منافسة السلع الأجنبية في الداخل أو الخارج فتراجع الصناعات المحلية ويتم اللجوء إلى الخارج لسد الطب المحلي، كما أن تسديد القرض يتم بالعملة الأجنبية الأمر الذي يؤثر سلباً على سعر صرف الدينار العراقي وبالتالي حدوث عجز في ميزان مدفوعات مما تؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي على الرغم من ان سعر صرف الدينار مرتبط أساساً بحجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي والتي تعتمد اساساً على ايرادات صادرات النفط.

و إن هذا القرض سببه العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة والتي في معظمها موازنة تشغيلية جارية (نسبة ٧٣,١% لسنة ٢٠١٦) (الوقائع العراقية)^{xliii}، غير مخصص لتمويل نشاط استثماري أو إنتاجي، عدا مستحقات الشركات النفطية ، وإنما هو مخصص للإنفاق على مجالات استهلاكية غير مدرة للدخل وهذا يؤدي إلى وقوع العراق في الحلقة المفرغة (قروض - مديونية - قروض جديدة لسداد القروض القديمة).

ز أن عبء تسديد القرض سيعتمد بالأساس على العوائد من الصادرات النفطية، أي على حجم النفط المصدر وعلى مستوى الأسعار العالمية والتي لا يتحكم بها العراق. وعليه كلما ارتفعت أسعار النفط وزاد حجم الإنتاج كلما تسهل عملية تسديد القرض وبعبكسه سيواجه البلد صعوبات في التسديد وضغوط اقتصادية ومالية في هذا المجال لاسيما ان البلد حالياً لا يملك نشاطات إنتاجية غير نفطية يمكن الاعتماد عليها كمصدر للأموال لتسديد القروض. (القريشي، ٢٠١٦ : ٧)^{xliv}

في ضوء ما تم معرفته من آثار ايجابية وسلبية للاقتراض الخارجي يمكن القول بان اختيار أسلوب الاقتراض لحل الأزمات المالية وإن كان حلاً آنياً مناسباً على المدى القصير إلا أنه ليس بالحل الأمثل على المدى الطويل ولن يؤدي بثماره الايجابية على الاقتصاد ما لم يرافقه سلسلة من الإجراءات والإصلاحات التي تساهم في حل الأزمة مثل ضبط النفقات والسعي لتنويع الإيرادات لتغطية وتمويل العجز المالي والقضاء على الفساد وتنويع الهيكل الإنتاجي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يمكن تلخيص الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بما يلي:

١. هناك العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية أوصلت العراق إلى ازمته المالية الحالية، وإن انخفاض أسعار النفط ليس السبب الوحيد وراء هذه الأزمة وإن كان السبب الرئيسي المباشر لها، وإنما هناك أسباب أخرى عديدة منها الاختلالات الهيكلية وانخفاض مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وضعف مساهمة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن نفقات الحرب ضد الإرهاب، كما أن عدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري والمالي وسوء إدارة المال العام والمحاصصة الطائفية أدى كل ذلك إلى خلق هذه الأزمة، وأصبح العراق يعاني عجزاً مالياً بلغ ٢١ مليار دولار لعام ٢٠١٦. مما حدا بالحكومة إلى إيقاف نحو ٩ آلاف مشروع استثماري بسبب قلة التمويل.
٢. إن سياسة الاعتماد شبه الكامل على واردات القطاع النفطي لتوفير ميزانيته سيعرض الدولة الى الهزات التي يتعرض لها قطاع النفط، لان جميع الموازنات العامة للعراق هي دالة فقط لأسعار النفط وحجم الكميات المصدرة منه، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي سيبقى عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويبقى رهين تقلبات أسعار النفط والطلب عليه في السوق.
٣. إن حزمة الإصلاحات والوسائل التقشفية التي اعتمدتها الحكومة بهدف حل هذه الأزمة لم تكن ناجعة وفعالة ولم تؤدي إلى تحسن على المستوى الاقتصادي او المالي لأنها ظلت مرتبهة بتقلبات أسعار النفط، فلجأت الحكومة إلى تدابير تصحيحية أخرى وهي الاقتراض من صندوق النقد الدولي.
٤. لجأ العراق إلى خيار الاقتراض باعتباره الحل الأسهل لتمويل العجز في الموازنة وتمويل بعض نشاطاتها الاستهلاكية دون أن يحقق ذلك دخلاً يمكن أن يستخدم في تسديد القرض، وإن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ستزيد من احتمالات تبديد القرض ولا يتحقق الغرض المنشود منه وتتعدى عملية تسديده فتصبح عملية الاقتراض عملية محفوفة بالمخاطر.
٥. ثبتت صحة فرضية البحث بان لجوء العراق إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي يعد حلاً انياً مناسباً لمعالجة الأزمة على المدى القصير وليس حلاً جذرياً على المدى الطويل. فقد خفف هذا القرض من شدة الازمة من خلال توفير سيولة نقدية تستخدم لتغطية النفقات في الموازنة العامة اي عالجة العجز الحاصل في الموازنة ولو مؤقتاً.
٦. ثبت بان الاقتراض على وفق الشروط التي وضعها الصندوق له آثار ايجابية على الاقتصاد العراقي إذا رافق ذلك سلسلة من الإصلاحات والإجراءات الاقتصادية والسياسية . وان الآثار السلبية المترتبة لهذا الاقتراض تكمن في سوء استغلال واستخدام هذا القرض وذلك بتوجيهه نحو إغراض استهلاكية، ولا يمكن الاستفادة منه في ظل الفساد المنتشر وسوء الإدارة للمال العام.
٧. إن الاقتراض الخارجي ليس هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، وإنما يكمن الأمر في وضع خطة اقتصادية ذات بعد استراتيجي وبرنامج إصلاح اقتصادي شامل ، ويتولى القيام بهذه المهمة أشخاص متخصصون من خلال وضع خطط ملزمة للحكومة في تنويع القاعدة الانتاجية وإصلاح النظام

المصرفي وتطويره والانتقال إلى اقتصاد السوق يقودها القطاع الخاص وتهيئة المناخ الاستثماري وتشريع القوانين اللازمة لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وبناء إستراتيجية جديدة للتربية والتعليم وتنمية بشرية قادرة على النهوض والتقدم، مع إصلاحات جذرية في العملية السياسية، والقضاء على الفساد. وهذا يعني بأنه لا يمكن أن تتحقق أية إصلاحات اقتصادية إذا لم يرافق ذلك إصلاحات سياسية.

التوصيات

هنالك العديد من الإصلاحات الضرورية والإجراءات المطلوبة التي يجب ان تنتهجها الحكومة العراقية من أجل الخروج من هذه الأزمة المالية وإنقاذ الاقتصاد العراقي ، ويمكن تلخيصها بما يلي :

١. تبني مؤشرات الحكم الصالح (المحاسبة والمساءلة ، ودرجة الاستقرار السياسي والأمني والعنف ، وفعالية مؤسسات الدولة ، ونوعية التنظيم والضبط ، وسيادة القانون والسيطرة على الفساد) وتوفير بيئة آمنة ومستقرة سياسياً وأمنياً لتوفير مناخ استثماري آمن وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تعمل على تحسين الأداء ومستوى الخدمات التي تزيد الإنتاج والإنتاجية .

٢. القضاء على الفساد الإداري والمالي بوضع برامج رقابية صارمة تتولاها مؤسسات رقابية محلية (ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة) ودولية، ووضع شروط لضمان نزاهة واستقامة لجان المشتريات. كما يجب تنظيم عمليات صرف النفقات ومنح العقود بشكل شفاف. وكشف ملفات الفساد وإحالة المفسدين إلى القضاء، كما ويجب تدوير المسؤولين الإداريين باستمرار لمنع نشوء بؤر فساد إداري على هيئة عصابات منظمة.

٣. التوجه نحو تنويع مصادر الدخل من خلال إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية المتنوعة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تهدف إلى ايجاد قطاعات مولدة للدخل لكي ينخفض الاعتماد على القطاع النفطي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على النفط.

٤. تطوير الطاقة الإنتاجية لقطاع النفط عن طريق زيادة الاستثمارات في هذا القطاع وإصدار قانون للنفط والغاز يؤسس إطاراً قانونياً لإدارة العمليات النفطية وإعادة النظر بعقود جولات الترخيص أو إلغائها، كما ويجب استثمار الغاز المصاحب لاستخراج النفط وعدم حرقه واستغلاله في إنتاج الكهرباء بدلاً من الغاز المستورد، وتوسع مصافي النفط لتغطية الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية بدلاً من استيرادها ، كما ويجب الحد من عمليات تهريب النفط العراقي للخارج.

٥. (ترشيد النفقات وتنويع الإيرادات الحكومية) من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية وفي مقدمتها الإيرادات الضريبية والرسوم الكمركية لرفع مساهمتها في المجموع الكلي للإيرادات، وترشيد الإنفاق ومعالجة جوانب الهدر مع تبني سياسات لصالحها مثل رفع أسعار الخدمات بما يتناسب

مع تكاليفها الحقيقية، وتوجيه موارد عملية إلغاء الدعم عن الخدمات الحكومية نحو قطاعات تدعم العملية الإنتاجية مثل التعليم والصحة والإسكان.

٦. إعادة النظر في النظام الضريبي وإجراء إصلاحات إدارية للهيئة العامة للضرائب وتعديل التشريعات والقوانين الضريبية بشكل يتلاءم مع حاجة الواقع الاقتصادي الراهن.

٧. معالجة مشكلتي البطالة والفقر والتي تفاقت بسبب أزمة النازحين وذلك بأن تلجأ الحكومة إلى دعم مشاريع القطاع الخاص الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية وتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، كما ويجب ان تمنح الدولة حوافز للصناعات كثيفة العمل ووضع خطط لتطويرها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي.

٨. تخصيص بعض الشركات العامة وتحويل المصارف الحكومية الى مصارف خاصة ومختلطة بنسب متوازنة واعطاء القطاع الخاص المرونة الكافية في الإدارة والتصرف واتخاذ القرارات، على ان يبقى استيراد وتأمين الغذاء (فترات البطاقة التموينية) والدواء محصورة بالدولة فقط ودعم اسعارها للمستهلك النهائي.

٩. تحفيز ودعم القطاع الخاص ووضع برنامج لإشراك هذا القطاع في إدارة الاقتصاد، ومن خلال إعادة هيكلة القطاع الخاص وبما ينسجم مع ما ورد في البرنامج الحكومي من تشجيع التحول للقطاع الخاص وتنفيذ إستراتيجية تطويره للسنوات (٢٠١٤-٢٠٣٠) التي اطلقتها الحكومة في شباط ٢٠١٥ ، إن إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وبذلك سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيساهم في تخفيض البطالة وتحقيق التوزيع للقاعدة الاقتصادية.

١٠. تطوير عمل القطاع المصرفي من خلال إعادة هيكلته وتأسيس هيئة خاصة بالإصلاح المصرفي لرسم سياسة الإصلاح ووضع الآليات الضرورية للتنفيذ والإشراف على المصارف، وتطوير أدائها بما يمكنها من القدرة على المنافسة. ومن الضروري إعطاء استقلالية للبنك المركزي وعدم تدخل الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية. معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تغيير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية (زراعية، صناعية، مصرفية، خدمية، سياحية).

١١. تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة ،وتوجيهها لزيادة الإنفاق الاستثماري وتعزيز بناء مؤسسات تكنولوجية وابتكارية.

١٢. يتعين ضبط أوضاع المالية العامة بقوة لمعالجة هبوط إيرادات النفط واحتواء تمويل البنك المركزي للموازنة العامة المقترن بخسائر احتياطات النقد الأجنبي.

١٣. تطوير النظام المصرفي وتعزيز الرقابة المصرفية للحد من عمليات تهريب العملة وغسيل الأموال

١٤. ضرورة القيام بإصلاحات حقيقية في النظام الضريبي لتحقيق الكفاءة والعدالة في التحصيل الضريبي، والنهوض به إلى المستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه، وفي مقدمتها الهدف التنموي للموازنة.
١٥. الاستفادة من الغاز المصاحب لاستخراج النفط وتشجيع تصنيع النفط وتحويله الى منتجات لسد الحاجة المحلية وتصدير الفائض بدلاً من تصديره كنفت خام .
١٦. ضرورة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بدلاً من الاقتراض الخارجي لما يترتب عليه من أعباء اقتصادية في حال سوء استغلاله.
١٧. دعم وحماية المؤسسات الرقابية واتخاذ إجراءات جديّة وحازمة في مكافحة الفساد وسرقة المال العام.
١٨. تشجيع ودعم إنشاء وتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة بما في ذلك تشكيل المؤسسات المتخصصة لهذا الغرض.
- إن ما تم ذكره من سياسات وإصلاحات اقتصادية بحاجة إلى غطاء سياسي أو تشريعي قد يحتاج إلى تعديل بعض بنود الدستور أو بعض القوانين النافذة، الا انها تعد وسائل لمواجهة الأزمة المالية وإصلاح الاقتصاد العراقي والسعي لنموه وتطوره.

الهوامش

- ١- حيدر حسين ، ٢٠١٥، افاق الاقتصاد العراقي بعدسات صندوق النقد الدولي.
- ٢- كورنل، فريد و رزيق ، كمال ، بدون تاريخ ، الازمة المالية ، مفهومها واسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٠ أ ، بغداد ٢٠٠٩ .
- ٣- حناشي، الدكتور لعلی بن صالح؛ أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة ، بحث قدم الى مؤتمر الازمة الاقتصادية المعاصرة اسبابها وتداعياتها وعلاجها ،جامعة جرش ،الاردن ١٤-١٦ كانون الاول ٢٠١٠،
- ٤- حكومة دبي :الأزمة المالية العالمية دروس مستفادة ،ادارة الدراسات المالية ،دائرة المالية ٢٠١٤ متاح على الأنترنت.
- ٥- البزاز ، عادل ، ١٩٩٥ ، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت.
- ٦- البديري، عمار سعدون ، ٢٠١٥ ، أزمة العراق الاقتصادية ..التأثيرات والحلول ، الحوار المتمدن www.pukmedia.com
- ٧- نفس المصدر السابق
- ٨- الجبوري ، حامد حسين ، ٢٠١٦ ، الأسباب والآثار المحتملة لقرض صندوق النقد الدولي للعراق ، <http://fcds.com/h-article.ph>

- ٩- مجيد، د. مكي عبد؛ الفساد المالي والاداري في العراق ،مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد السابع العدد الثاني ٢٠٠٩ متاح على الانترنت <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=٤٥٦٦٣>
- ١٠- القرشي، د. حكمت، ٢٠١٦ ، ملاحظات حول جدوى القروض الخارجية للعراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content>
- ١١- عبد الجواد ، فاطمة ، ٢٠١٣ ، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته ، هيئة العامة للضرائب الوزارة المالية في العراق، <http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=٢١>
- ١٢- راضي ، د. جواد محسن ، ٢٠١٦ ، أبعاد الأزمة الاقتصادية في العراق وسبل المعالجة ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، <http://www.mustaqila.com/٠٥/٢٠١٦>
- ١٣- العمري، مناهل مصطفى وافتخار محمد الرفيعي و سهيلة نجم: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في قطاع النقل في العراق ، مجلة الجامعة العراقية العدد ٢٦ السنة: ٢٠١١
- ١٤- النصيري ، د. سمير ، ٢٠١٧ ، الأزمة المالية والاقتصادية في العراق ومنهج الإصلاح لعام ٢٠١٧ ، وكالة nen iraq الاقتصادية ، <http://neniraq.com>
- ١٥- نفس المصدر السابق
- ١٦- محمد، رقيب عبد الرحمن ، ٢٠١٥ ، الازمة المالية العراقية ، العراق تايمز ، <http://aliraqtimes.com>
- ١٧- البصام ، سهام حسين ، الشريدة ، سميرة شهاب فوزي، ٢٠١٣ ، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون ، بغداد.
- ١٨- مصدر سابق
- ١٩- صيوان ، هيثم كريم ، ٢٠١٦ ، الاقتصاد العراقي ٢٠١٦ .. تقييم الكلفة الاقتصادية لتنظيم داعش ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية : <http://mcsr.net/>
- ٢٠- مصدر سابق
- ٢١- قدوري، د. صباح ، ٢٠١٧ ، ملاحظات حول السياسة الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٨٦ ، <http://www.iraqicp.com/index.php/sections>
- ٢٢- آل طعمة ، د. حيدر حسين ، ٢٠١٥ ، آفاق الاقتصاد العراقي بعدسات صندوق النقد الدولي ، شبكة النبأ المعلوماتية ، <http://fcds.com>

- ٢٣- القرشي، مصدر سبق ذكره
- ٢٤- صيوان، مصدر سبق ذكره
- ٢٥- قدوري، مصدر سبق ذكره
- ٢٦- فوزي ، عبد المنعم ، ١٩٧١ ، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
- ٢٧- عطوي ، فوزي ، ٢٠٠٣ ، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية.
- ٢٨- رمزي زكي، "نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي (الجزء الثاني)"، دراسات عربية السنة ٢٥، العدد ٩ و ١٠، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٤٦
- ٢٩- آل طعمة ،مصدر سبق ذكره
- ٣٠- البعاج ، طاهر جاسب ، ٢٠١٦ ، شروط قرض صندوق النقد الدولي على العراق ، الحوار المتمدن ، <http://www.m.ahewar.org/s.asp>
- ٣١- القرشي، مصدر سبق ذكره
- ٣٢- آل كزار ، مهند ، ٢٠١٦ ، ما هي شروط صندوق النقد الدولي مقابل منح القرض للعراق، وكالة أنباء براثا ، <http://burathanews.com/arabic/economic>
- ٣٣- آل طعمة،مصدر سبق ذكره
- ٣٤- الجبوري،مصدر سبق ذكره
- ٣٥- منظمة تموز للتنمية الاجتماعية ، ٢٠١٧ ، ندوة بعنوان (اثر القروض الدولية على الاقتصاد العراقي) ، http://www.tammuz.org/News_Details
- ٣٦- القرشي،مصدر سبق ذكره
- ٣٧- الحسناوي ، مشتاق ، ٢٠١٦ ، شروط قروض صندوق النقد الدولي تثقل الاقتصاد العراقي بأعباء إضافية وضرائب بانتظار رواتب الموظفين، جريدة المراقب العراقي ، <http://www.almuraqeb-aliraqi.org>
- ٣٨- النواب ، أيهاب علي ، ٢٠١٦ ، تداعيات القرض الجديد على الأوضاع في العراق ، شبكة الأنباء المعلوماتية
- <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles>
- ٣٩- العبيدي ، سعيد علي محمد ، ٢٠١١ ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، عمان
- ٤٠- النواب،مصدر سبق ذكره
- ٤١- الجبوري، مصدر سبق ذكره
- ٤٢- النواب ،مصدر سبق ذكره
- ٤٣- الوقائع العراقية العدد ٤٣٩٤ في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦ السنة السابعة والخمسون .

٤٤- القرشي، مصدر سبق ذكره.

المصادر

١. آل طعمة ، د. حيدر حسين ، ٢٠١٥ ، آفاق الاقتصاد العراقي بعدسات صندوق النقد الدولي ، شبكة النبا المعلوماتية ، (<http://fcds.com>)
٢. آل كزار ، مهند ، ٢٠١٦ ، ما هي شروط صندوق النقد الدولي مقابل منح القرض للعراق ، وكالة أنباء براثا ، <http://burathanews.com/arabic/economic>
٣. البديري، عمار سعدون ، ٢٠١٥ ، أزمة العراق الاقتصادية ..التأثيرات والحلول ، الحوار المتمدن www.pukmedia.com
٤. البزاز ، عادل ، ١٩٩٥ ، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت.
٥. البصام ، سهام حسين ، الشريدة ، سميرة شهاب فوزي، ٢٠١٣ ، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون ، بغداد.
٦. البعاج ، طاهر جاسب ، ٢٠١٦ ، شروط قرض صندوق النقد الدولي على العراق ، الحوار المتمدن ، <http://www.m.ahewar.org/s.asp>
٧. الجبوري ، حامد حسين ، ٢٠١٦ ، الأسباب والآثار المحتملة لقرض صندوق النقد الدولي للعراق ، <http://fcds.com/h-article.ph>
٨. حناشي، الدكتور لعل بن صالح؛ أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة ، بحث قدم الى مؤتمر الازمة الاقتصادية المعاصرة اسبابها وتداعياتها وعلاجها ،جامعة جرش ،الاردن ١٤-١٦ كانون الاول ٢٠١٠.
٩. رمزي زكي، "نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي (الجزء الثاني)"، دراسات عربية السنة ٢٥، العدد ١٠ و٩، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٤٦
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء ، ٢٠١٤ ، إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ، ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ .
١١. الحسنوي ، مشتاق ، ٢٠١٦ ، شروط قروض صندوق النقد الدولي تثقل الاقتصاد العراقي بأعباء إضافية وضرائب بانتظار رواتب الموظفين، جريدة المراقب العراقي ، <http://www.almuraqeb-aliraqi.org>
١٢. راضي ، د. جواد محسن ، ٢٠١٦ ، أبعاد الأزمة الاقتصادية في العراق وسبل المعالجة ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، <http://www.mustaqila.com/> ٢٠١٦/٥

١٣. العمري، مناهل مصطفى وافتخار محمد الرفيعي و سهيلة نجم: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في قطاع النقل في العراق ، مجلة الجامعة العراقية العدد ٢٦ السنة: ٢٠١١
١٤. الشبيبي ، احمد صدام عبد الصاحب، ٢٠٠٩ ، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق .. رؤى مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة .
١٥. شهاب ، علي طالب ، ٢٠١١ ، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ٢٨ ، المجلد السابع ، جامعة البصرة.
١٦. صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٦ ، تقرير عن العراق.
١٧. صيوان ، هيثم كريم ، ٢٠١٦ ، الاقتصاد العراقي ٢٠١٦ .. تقييم الكلفة الاقتصادية لتنظيم داعش ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية : <http://mcsr.net>
١٨. عبد الجواد ، فاطمة ، ٢٠١٣ ، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته ، هيئة العامة للضرائب الوزارة المالية في العراق، <http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=21>
١٩. عبد العزيز ، د. عمار طارق ، ٢٠٠٧ ، الفساد الإداري وطرق معالجته، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية.
٢٠. عبد اللطيف ، أيمن محمود ، ٢٠١١ ، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، <http://stclements.edu/grad>
٢١. عبد اللطيف ، د. أيمن محمود، الأزمات المالية العالمية ، الأسباب والآثار والمعالجات ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة سانت كليمينتس قسم الاقتصاد العام ، بغداد ٢٠١١ ص ٩،
٢٢. العبيدي ، سعيد علي محمد ، ٢٠١١ ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، عمان .
٢٣. عطوي ، فوزي ، ٢٠٠٣ ، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية.
٢٤. فوزي ، عبد المنعم ، ١٩٧١ ، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
٢٥. قدوري، د. صباح ، ٢٠١٧ ، ملاحظات حول السياسة الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٨٦ ، <http://www.iraqicp.com/index.php/sections>
٢٦. القرشي ، د. حكمت كاظم ، ٢٠١٢ ، الفساد الإداري والمالي في العراق (اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، <http://iraqieconomists.net>
٢٧. القرشي، د. حكمت، ٢٠١٦ ، ملاحظات حول جدوى القروض الخارجية للعراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content>

٢٨. كورتل، فريد، رزيق ، كمال ، بدون تاريخ ، الازمة المالية ، مفهومها واسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٠ أ ، بغداد ٢٠٠٩ .

٢٩. محمد، رقيب عبد الرحمن ، ٢٠١٥ ، الازمة المالية العراقية ، العراق تايمز ، <http://aliraqtimes.com>

٣٠. المركز العراقي للعراق المصرفي، ٢٠٠٩ ، تقييم سياسة الإصلاح المصرفي في العراق ، بغداد
٣١. منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، ٢٠١٧ ، ندوة بعنوان (اثر القروض الدولية على الاقتصاد العراقي) ، http://www.tammuz.org/News_Details

٣٢. النصيري ، د. سمير ، ٢٠١٧ ، الأزمة المالية والاقتصادية في العراق ومنهج الإصلاح لعام ٢٠١٧ ، وكالة nen iraq الاقتصادية ، <http://neniraq.com>

٣٣. النصيري، سمير عباس ، ٢٠١٥ ، الازمة المالية في العراق - التداعيات وسياسات الاصلاح المقترحة (<http://almothaqaf.com>)

٣٤. النصيري، سمير عباس ، ٢٠١٦ ، أزمة الاقتصاد العراقي..التحديات وفرص الإصلاح ، ٢٠١٦ ، مؤسسة المثقف العربي ، (<http://almothaqaf.com>)

٣٥. النواب ، أيهاب علي ، ٢٠١٦ ، تداعيات القرض الجديد على الأوضاع في العراق ، شبكة الأنباء المعلوماتية <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles>

٣٦. مجيد، د.مكي عبد؛ الفساد المالي والاداري في العراق ،مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد السابع العدد الثاني ٢٠٠٩ متاح على

الانترنت <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=٤٥٦٦٣>

٣٧. الوقائع العراقية العدد ٤٣٩٤ في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦ السنة السابعة والخمسون .

٣٨. , The Effect of Governance Quality on , Foreign ٢٠٠٩ Ojede , Lucy, et.al , Direct Investment Flows in to Sub-Saharan Africa , The Journal of International Management Studies , Vol ٢٢٢.p ٢ , Number ٤

